المحاضرة العاشرة: الاقتصاد المبني علي المعرفة في الجزائر: مشروع مجتمع

تمهيد: في ظل التغيرات الجديدة التي شهدها العالم في شتى المجالات، وما أحدثته ثورة التكنولوجيا والمعلومات من تطور سريع وواسع النطاق أصبحت فيه القدرة على الإنتاج والتقدم تعتمد على القدرة على الإبداع والابتكار، وتحويل المعلومات إلى معرفة، ثم تحويل هذه المعرفة إلى منتج متميز، فالجزائر بإمكانياتها الهائلة، والثروات البشرية والمادية المعتبرة غير عاجزة على إحداث نقلة نوعية تضمن لها عودة قوية على المسرح الاقتصادي العالمي.

المعرفة:

هي العلم بالأشياء ومضامينها وتفسير الظواهر، وهي تشمل كل مناحي الحياة، وقد ميزت Polanyi بين أساسين من المعرفة هما المعرفة الضمنية والمعرفة الظاهرية (الصريحة)، وتتعلق المعرفة الضمنية بالمهارات والتي هي في الحقيقة الأمر توجد في داخل العقل وقلب كل فرد والتي غير السهولة نقلها أو تحويلها للآخرين، وقد تكون تلك المعرفة فنية أو إدراكية، أما المعرفة الظاهرية فتتعلق بالمعلومات الموجودة والمخزنة في أرشيف المنظمة، وفي الغالب يمكن للأفراد داخل المنظمة الوصول إليها واستخدامها، ويمكن تقاسمها مع جميع الموظفين، وتشمل المعرفة الظاهرية ما يلي: البيانات، المعلومات، القدرات والاتجاهات.

اقتصاد المعرفة:

هو الاقتصاد الذي يدور حول الحصول على المعرفة وتوظيفها، وابتكارها بهدف تحسين نوعية الحياة بمجالاتها كلها من خلال الإفادة من خدمة معلوماتية ثرية، وتطبيقات تكنولوجية متطورة، واستخدم العقل البشري كرأس للمال، وتوظيف البحث العلمي لإحداث مجموعة من التغيرات الإستراتيجية في طبيعة المحيط الاقتصادي، وتنظيمه ليصبح أكثر استجابة وانسجاما مع تحديات العولمة وتكنولوجيا الاتصالات، وعالمية المعرفة والتنمية المستدامة.

أهمية اقتصاد المعرفة:

1- يرغم المؤسسات على التجديد والابتكار

2- يقوم على نشر المعرفة وتوظيفها وإنتاجها

3- يحقق التبادل الكترونيا.

4- يحقق مخرجات ونواتج تعليمية مرغوبة وجوهرية.

5- يعطي المستهلك ثقة أكبر وخيارات أوسع

خصائص اقتصاد المعرفة:

- المورد الأساسي ورأس المال الرئيسي فيه هو المعرفة التي تشكل أهم مصادر الثروة والسلطة.
- العالمية إذ يعمل من خلال اقتصاد عالمي مفتوح، بفضل التطورات التقنية الهائلة، ويدفع نحو التكامل الاقتصادي العالمي
- مرونة فائقة وقدرة على التطويع وعلى التكيف مع المتغيرات والمستجدات الحياتية التي يتسع معدل تغييرها ويتكاثف حجم تأثيرها.
- يملك القدرة الفائقة على التجدد والتواصل الكامل مع غيره من الاقتصاديات التي أصبحت تتوق إلى الاندماج فيه حتى أنه يصعب فصله عنها أو الحديث عنه من دونها أو الإشارة إليها من دون أن يكون له موقفا منها.
- يملك القدرة على الابتكار وإيجاد وتوليد منتجات فكرية ومعرفية وغير معرفية جديدة تماما لم تكن تعرفها الأسواق من قبل، ثم يساعد على خلق وإيجاد المنتجات غير المسبوقة والأكثر إشباعا وإقناعا للمستهلك والموزع والتعامل معه، وفيه وبه.
- مجالات خلق القيمة المضافة فيه متعددة ومتنوعة، وممتدة ومتجددة وذوات طبيعية تزامنية متدفقة، وهي وان كانت تناسبية المضمون والمحتوى، فإنها في الوقت ذاته ثرية وغنية وتكاد تكون لا نهائية، وتعطي تأثيرها الحافز على مجالات هذا الاقتصاد كافة.
- لا توجد موانع للدخول إليه، ولا توجد أبواب مغلقة عليه، بل هو اقتصاد مفتوح بالكامل، ومن ثم لا توجد فواصل زمنية أو عقوبات مكانية أمام من يرغب في التعامل معه وبه، بل كل الذي يحتاج إليه معرفة عقلية وإرادة تشغيله ووعي كامل بأبعاد وجوانب هذا الاقتصاد، ومسؤولية الالتزام التقني.
- إن اقتصاد المعرفة قائم على ذاته وقائم على علاقته مع الاقتصاديات الأخرى وهو في علاقته وارتباطاته دائم الحركة، ودائم البحث عن أصحاب المواهب والأفكار الجريئة وأصحاب العقول

الخلاقة، ومن ثم فإن الصراع عليها يعتمد على قدرة المشروعات ونظم المعلومات على جذب هذه العقول وتوظيفها

- التطور الهائل لتكنولوجيا المعلومات والاتصال وما تقدمه من خدمات متميزة في مجال إنتاج ونشر وتوزيع المعلومات

ركائز الاقتصاد المعرفي(مؤشرات اقتصاد المعرفة): يستند في أساسه على أربع ركائز وهي:

1- الابتكار (البحث والتطوير): نظام فعال من الروابط التجارية مع المؤسسات الأكاديمية وغيرها من المنظمات التي تستطيع مواكبة ثورة المعرفة المتنامية واستيعابها وتكييفها مع الاحتياجات المحلية.

2- التعليم: وهو من الاحتياجات الأساسية للإنتاجية والتنافسية الاقتصادية، حيث يتعين على الحكومات أن توفر اليد العاملة الماهرة والإبداعية أو رأس المال البشري القادر على إدماج التكنولوجيات الحديثة في العمل، وتنامي الحاجة إلى دمج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فضلا عن المهارات الإبداعية في المناهج التعليمية وبرامج التعلم مدى الحياة.

3- البنية التحتية المبنية على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: التي تسهل نشر وتجهيز المعلومات والمعارف وتكييفه مع الاحتياجات المحلية، لدعم النشاط الاقتصادي وتحفيز المشاريع على إنتاج قيم مضافة عالية.

4- الحاكمية الرشيدة: والتي تقوم على أسس اقتصادية قوية تستطيع توفير كل الأطر القانونية والسياسية التي تهدف إلى زيادة الإنتاجية والنمو، وتشمل هذه السياسات التي تهدف إلى جعل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أكثر إتاحة ويسر، وتخفيض التعريفات الجمركية على منتجات تكنولوجيا وزيادة القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

متطلبات التحول نحو اقتصاد المعرفة: بغية التحول من الاقتصاد التقليدي إلى اقتصاد المعرفة، ثمة متطلبات ينبغي توافرها لتحقيق ذلك وتتمثل في الآتي:

1- سياسات اقتصاد مستقرة، تفسح المجال للتخطيط طويل المدى متضمنة (رأس المال، استقرار العملة، استقرار سعر الصرف).

2- سياسات الاستخدام والتدريب الفعال التي من شأنها أن تفضي إلى سرعة تعلم الأفراد، وزيادة اكتساب المعرفة.

3- منافسة واعتماد خفض كلفة إنتاج التقنية، وتحرير الاتصالات والانفتاح التجاري، وفسح المجال لدخول الاستثمار الأجنبي الذي يعتمد على التقنيات الحديثة.

4- يعتمد اقتصاد المعرفة على أربعة محددات هي الإبداع، الابتكار، تقنية المعلومات والاتصالات، والتعليم ورأس المال البشري، والحافز الاقتصادي والنظام المؤسسي والحوكمة

اقتصاد المعرفة في الجزائر:

إن الحكومة الجزائرية قد تأخر كثيرا في وضع وزارة الاقتصاد الرقمي وعصرنة الأنظمة المالية، على اعتبار انتقال جميع دول العالم إلى الاقتصاد الرقمي، وظلت الجزائر القلم والورقة في معاملاتها المالية، رغم تواجد المجهودات للدخول في الاقتصاد الرقمي، فاستحداثها لوزارة منتدبة مكلفة بالاقتصاد الرقمي التي تستعمل على عصرنة الأنظمة المالية أصبحت تشكل عائقا للاقتصاد الوطني، ولا تتماشى مع متطلبات العصر هذا من جهة، ومن جهة ثانية فما يميز تجربة الجزائر في خوض مشروع الحكومة الالكترونية هو غياب النصوص القانونية التي تحكم هذا المشروع بكل متطلباته وتحدياته.

إن الجزائر باعتبارها دولة مستهلكة لتكنولوجيا المعلومات والاتصال، وهذا يشير حتما إلى إدماجها لها سيكون بفارق زمني عن ظهورها بمعنى وجود فجوة زمنية في استخدام التكنولوجيا في حد ذاتها، وعليه فمواكبة عصر المعلومات يفرض على الجزائر امتلاك محيط قاعدي ملائم، وتحكما أفضلا في التكنولوجيا وتطبيقاتها المختلفة في بيئة آمنة حيث يعتبر الاقتصاد الرقمي (الاقتصاد المعرفي)، البديل الطبيعي عن الاقتصاد التقليدي، فهو ممارسة الأنشطة الاقتصادية في المجال الالكتروني باستخدام تقنيات ووسائل الاتصالات وتكنولوجيا الإعلام والاتصال، من خلال إيجاد روابط فعالة ما بين أطراف النشاط الاقتصادي بهدف تحسين نوعية الحياة بكافة مجالاتها وأنشطتها.

لقد بدأت الجزائر في انتهاج إستراتيجية من شأنها تجسيد مجتمع المعلوماتي واقتصاد رقمي، حيث قامت وزارة البريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال سنة 2008، بوضع إستراتيجية ذات أهداف نوعية محددة لتشكيل اقتصاد بديل للموارد النفطية والمتمثلة في الجزائر الإلكترونية، والتي ضمنت 13 محورا أساسيا، تسعى من خلاله لتكوين حكومة الكترونية، مواطن الكتروني، شركات إلكترونية، وقد تبنى المشرع الجزائري العديد من التشريعات في مجال الاقتصاد الرقمي، حيث يقوم هذا النوع من الاقتصاد على تصميم مواقع على شبكة الانترنت للتعريف بنشاطها وخططها وأسواقها، وأهدافها لتحقيق الاتصال الفوري بالأسواق العالمية نذكر منها:

– قانون رقم 05–10 المؤرخ في 20 يونيو 2005 المتضمن القانون المدني المعدل والمتمم، أين اعترف بالكتابة والتوقيع الإلكترونيين.

– المرسوم التنفيذي رقم 07–162 المؤرخ في ماي 2007 والمتعلق بنظام استغلال المطبق على كل أنواع الشبكات بما فيها اللاسلكية الكهربائية، كما تبنى المشرع التصديق الالكتروني.

بالنسبة لتطور المؤشرات في اقتصاد المعرفة لسنوات 1995–2012:

تقدم ترتيب الجزائر في مؤشر اقتصاد المعرفة بين عامي 1995–2012 م أربع مرات لتحتل المرتبة 145/96، وبلغت قيمة المؤشر 3.79 درجة بمقياس 0–1 (الأفضل) في حين أنه بين عامي 1995–2000 م شهد ترتبها تأخرا برتبتين لتتراجع إلى المركز 110 بينما كانت في المركز 108، وهذا تزامنا مع تراجع قيمة من 3.5 درجة في سنة 1995 م إلى 2.85 درجة في سنة 2000 م[1]

فبالنظر إلى الدراسة يتضح أن خمس دول عربية ومنها الجزائر حققت تقدم في ترتيبها العالمي لمؤشر اقتصاد المعرفة من بين 145 دولة داخلة في التصنيف، وكان أحسن أداء متجلى في أداء المملكة العربية السعودية بتقدم

---

[1].بو القدرة نزيهة، اقتصاد المعرفة في الجزائر: تتبع مسار وتحليل واقع (دراسة مقارنة مع الدول العربية)، **المجلة المصرية لعلوم المعلومات**، م: 5، ع:1،، ص: 61.

يقدر ب 26 رتبة (76/50)، أما الجزائر فقد تقدمت 13 رتبة (121/127) أما الترتيب على المستوى العربي بين 17 دولة عربية فالجزائر تنتمي إلى النصف الأخير برتبة (17/10) وبقيمة 3.79 درجة من 10 كأقصى قيمة[1]

واقع اقتصاد المعرفة في الجزائر:

براءات الاختراع في الجزائر:

تشير المعطيات إلى أن طلبات براءات الاختراع المقدمة للمكتب الوطني للملكية الصناعية خلال سنوات الستينات بلغ 117 طلب في المجموع منها 99 طلب تقدم به أجانب، و 18 طلب تقدم به جزائريون، أما عملية الإيداع فلم تنتظم إلا بعد إنشاء المعهد الجزائري للتوحيد الصناعي والملكية الصناعية سنة 1973، ويجب الإشارة إلى أن المنظمة العالمية للملكية الفكرية تتوفر على معطيات إحصائية تخص الجزائر من نفس السنة السابقة الذكر، ويمكن تحديد ما تم إيداعه في الجزائر البالغ 8186 طلب.

المقالات العلمية: تحتل الجزائر المرتبة السابعة في قارة إفريقيا بنسبة 2.5 بالمئة من الإنتاج العلمي في القارة الإفريقية، وبمقارنتها من دول المغرب العربي تعتبر الجزائر متأخرة جدا في مجال نشر المقالات العلمية، وقد ساهمت في إعداد هذه المقالات 1613 باحث بمعدل 1.4 لكل مقال، ويعتبر عدد الباحثين هذا من أضعف النسب على مستوى إفريقيا.

قياس العلم وتحصيل المعارف: ترتيب الجزائر لسنة 2015 في بعض المؤشرات المتعلقة بهذا القياس احتلت الجزائر بالنسبة لتطور التكنولوجيا المرتبة 93 من 128 دولة شملها تقرير التنافسي العالمي الصادر عن منتدى الاقتصادي العالمي، والرتبة 92 بالنسبة لتطور الإبداع، كما احتلت الرتب 106 و 77 بخصوص تطور بيئة الأعمال والإبداع الترتيب، واحتلت الرتبة 46 بالنسبة للتعليم الابتدائي، و 86 بالنسبة للتعليم والتكوين العالي، واحتلت بخصوص قدرة المؤسسات على استيعاب التكنولوجيا المرتبة 69، والرتبة 112 بالنسبة لنقل التكنولوجيا، والرتب 69 و88، و 106 بخصوص الاشتراك في الهاتف النقال، الانترنت، والكمبيوتر الشخصي على الترتيب.

الاستنتاج:

---

[1]. بو القدرة نزيهة، المرجع نفسه، ص:71.

من خلال تطبيق بعض مؤشرات اقتصاد المعرفة على الاقتصاد الجزائري يظهر التأخر الكبير في العديد من الميادين الأساسية كالتعليم العالي والتكوين، والبنى التحتية المتعلقة بالاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والبحث والتطوير والقدرة على الإبداع مما يجعلنا نعتقد أنه لازال بعيدا عن التفكير في خلق مزايا تنافسية على مستوى هذا النوع من الاقتصاد.

بعض المراجع المعتمدة

صلاح الدين الكبيسي، إدارة المعرفة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2005.

Houghton John Sheehan Peter, a primer on the knowledge economy, centre for strategic economic studies, 2000.

محمد أنس أبو الشامات، اتجاهات اقتصاد المعرفة في الوطن، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، م: 28، ع:1، 2012.

عبد الرحمان الهاشمي، فائزة محمد العزاوي، المنهج والاقتصاد المعرفي، دار المسيرة للنشر، عمان، 2007.

David Begg, economics, london the mc graw-hill companies, 2003.

جمال حود موسية، الاقتصاد الرقمي ومتطلبات استجابة البنوك إلى التحديات الجديدة، **مجلة الواحات للبحوث والدراسات**،ع: 10، 2010، ص:77-99.